﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ ١٢﴾ [غافر: 12]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

تعليلُ منع الخروج من النّار مفيدٌ لأصحاب العقول

لمّا سأل الَّذين كفروا الخروج مِنَ النّار، وكان الجوابُ: لا سبيل إلى خروج؛ ناسب أن يذكر التَّعليلَ بقولِهِ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾؛ ليعتبر السّامعون في الدُّنيا، ولمّا سألوا الخروجَ مِنَ النّار؛ أجابَهم باستحالةِ حصولِ ما يرجونه ببيانِ ما يوجبُها مِن أعمالِهم السَّيِّئةِ مؤذنًا بعدم استجابة سؤالِهم الخروج من النّار بإعادة التَّوقيف على أعظم ذنوبِهم على وجهٍ يشعر بتحقيرِهم، فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾ الآيةَ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَٱلۡحُكۡمُ﴾: أصلُ (حكم): المَنْعُ، وأوَّلُ ذلك الحُكْمُ، وهو المَنْعُ مِنَ الظُّلْم، وكلُّ شيءٍ منَعتهُ من الفساد؛ فقد حكمتَه، وأحكمتَه[2]، والحُكْمُ أيضًا: القَضاءُ والفَصلُ، تقولُ: حكمتُ بينهما؛ إذا قضيتُ، ويأتي بمعنى الشَّيء الحسَن المُتقَن، والجمعُ: أحكامٌ، والإحكامُ: الحُسْنُ والإتْقانُ، والحَكيمُ: المُتْقِنُ للأُمورِ[3]، والمراد بالحُكم في الآية: القضاءُ والفَصْلُ بالحقِّ والصَّواب.

2) ﴿ٱلۡعَلِيِّ﴾: أصلُ (علو) يدُلُّ على السُّموِّ والارتفاع، لا يَشِذُّ عنه شيءٌ[4]، والعُلْو: أصلُ البناء، ومنه العَلاءُ والعُلُوُّ، فالعَلاءُ الرِّفْعَةُ،

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 269، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 99 - 100.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (حكم).
(3) ابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (حكم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (علو).

والعُلوُّ العَظَمَةُ والتَّجبُّر[1]، والعَليُّ: هو الرَّفيع القَدْرِ، مِنْ عَليَ، وإذا وُصِف الله تعالى بهِ؛ فمعناه: يعلو أن يحيطَ به وصف الواصفين بل علم العارفين، وعلى ذلك يُقال: تَعالى، وعلى ما سبق فالمقصودُ بـ﴿ٱلۡعَلِيِّ﴾ في الآية: صفةٌ مُشتقَّةٌ مِنَ العُلوِّ المعنويِّ المجازيِّ، وهو القُدسيَّةُ والشَّرفُ[2].

3) ﴿ٱلۡكَبِيرِ﴾: أصلُ (كبر) يدُلُّ على خِلافِ الصِّغرِ[3]، يُقالُ: كَبُرَ كِبَرًا وكُبْرًا؛ فهو كبيرٌ وكُبار وكُبّار بالتَّشديدِ؛ إذا أفرط، وكَبُرَ بالضَّمِّ يَكْبُر، أي: عَظُمَ، وكَبَّرَ الأمر: جعله كبيرًا، واستكبره: رآهُ كبيرًا[4]، والكبيرُ: مجازٌ في العظَمَةِ، والمرادُ به في الآيةِ: وصْفٌ مُشتقٌّ من الكِبَرِ المجازيِّ، وهو عَظَمَةُ الشَّأْنِ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

طَبْعُ الكافرِ بالله تعالى أنَّه يردُّ الحقَّ ولا يقبلُه

تُعلِّل الآيةُ الكريمة السَّببَ الذي لأجله لن يخرجَ أهلُ النّار مِنَ النّار، وهو أنَّهم كانوا في الدُّنيا إذا دُعيَ اللّهُ وحْدَهُ؛ كفَروا بوَحدانيَّتِه، وإن يُجعَلْ له شَريكٌ في عبادتِه؛ يُؤمِنوا بالشِّركِ، فالحُكمُ حينئذٍ لله الَّذي لا يحكم إلّا بالحقِّ، ولا يقضي إلّا بما تقتضيه الحكمةُ، وهو ذو الكبرياء والعظمة الَّذي ليس كمثلِهِ شيء[6].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

عِلَّةُ فصل الآية:

جاء قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾

(1) الخليل، العين: (علو).
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 21/ 188.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كبر).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (كبر).
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 13/ 98، 21/ 188.
(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 298، والمراغي، تفسير القرآن: 24/ 52، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 733.

مفصولًا؛ لأنَّ الكلامَ جاء تعليلًا لعدم خروجهم مِنَ العذاب، فاقتضى الكلامُ الفصلَ.

بلاغةُ الأسلوب الحكيم:

التَّغافلُ عن علَّة العذابِ يُناسبه إهمالُ السُّؤال

على القول بأنَّ الاستفهام في قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ مِّن سَبِيلٖ﴾ على حقيقته، وأنَّ المشركين ظنّوا لفرط حماقتهم أنَّهم سيخرجون من النّار، عدل عن جوابِهم إلى ذِكر سببِ وقوعِهم في العذاب وعلَّةِ عدم استجابة سؤالهم الخروجَ مِنَ النّار، فقال: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾؛ ليكون الكلامُ على طريق الأسلوب الحكيم[1]، أي: كان ينبغي لكم أن تسألوا عن سببِ دخولِكم النّار، وسبب وقوعِكم في العذاب، وسببِ عدم قَبول اعترافِكم بذنوبِكم، وليس أن تسألوا الخروج منها.

نكتةُ حذفِ ما يدلُّ عليه الكلام:

الإمعان في المحاورات يقود إلى معرفة مضامين الإجابات

يحتمل أن يكون العدولُ عن ذكر جواب ما سأله المشركون في قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ مِّن سَبِيلٖ﴾ استغناءً عنه، بتقدير محذوفٍ، أي: فأجيبوا أنَّه لا سبيل إلى الخروج[2]، واستغني عن المحذوف بقرينة ذِكر السَّبب في قوله: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾، وفي عدم ذكر الجوابِ الصَّريح إشعارٌ بأنَّهم لا يؤبَهُ لهم، فلا يستحقّون أن يُجابوا إلى ما سألوا، بل يُجابوا بسببِ دخولِ النّار؛ ليعلموا استحالةَ الخروج.

فائدةُ التَّعبيرِ باسم الإشارة للبعيدِ:

عبَّر باسم الإشارة ﴿ذَٰلِكُم﴾؛ لتمييز المشار إليه أكملَ تمييزٍ، أي: ذلك العذابُ الَّذي لكم[3]، أو ذلك المقت[4]، أو هو إشارةٌ إلى عدم

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 29.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 362، والبغوي، معالم التنزيل: 4/ 108.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 362.
(4) الماتريدي، تأويلات أهل السنة: 9/ 10.

استجابة سؤالِهم، أو إلى لا سبيل لكم في الخروج[1]، أو إلى الإهانة والزَّجر الذي يحفُّ بهم يوم القيامة[2]، والأولى أن يكون ﴿ذَٰلِكُم﴾ إشارةً إلى المجموع، أي: إلى كلِّ ما يقتضيه المقام، أي: ذلك الَّذي أنتم فيه من العذاب ومن المقت ومِنَ الإهانة والزَّجر ومِنَ عدم استجابة سؤالِكم، وأنَّه لا سبيل لكم إلى خروجٍ قطُّ، وعبَّر بصيغة الإشارة للبعيد؛ للتَّنبيه إلى عظم البلاء الذي هم فيه، أي: ذلك الأمرُ العظيم الذي أنتم فيه.

كثرةُ المعاني المُشار إليها تُلفُّ وتُطوى تحت لواء اسم الإشارة

نكتةُ الإشارةِ بصيغةِ الجمع:

عبَّرَ بصيغة الجمع في ﴿ذَٰلِكُم﴾ بلحاقِ ميمِ الجمع لاسم الإشارة؛ للإيذانِ بأنَّ السَّبب المذكور يشمل جميعَ الذين كفروا، كما أنَّ خطاب المجموع يقطع أيَّ مراجعةٍ من الكافرين للجواب، ففيهِ إبهاتٌ للكافرين.

إبهاتُ الكافرين بقطعِ مراجعتِهم للجواب

سرُّ استعمال الباء للدَّلالة على السَّببيَّة:

الباء في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّهُۥٓ﴾ للسَّببيَّة، والتَّقدير: ذلكم بسبب كفرِكم باللّٰه؛ إذا دُعي اللّٰه وحده، وإيمانِكم بالشَّريك؛ إن أُشرِك به، فالسَّبَبُ هو مضمون القصَّة المعبَّر عنه بضمير الشأنِ[3]، واستُعمل الباء دون اللّام في الدَّلالة على السَّببيَّة؛ لِما تفيده الباء من معنى الملاصقة، فيكون المعنى على تضمين الملاصقةِ معنى السَّببيَّة، أي: بسبب التصاقِكم بالكفر، ولو استعمل اللّام بأن قيل: (ذلكم لأنَّه إذا دعي اللّٰه وحده)؛ لفاتَ هذا المعنى الَّذي دلَّ عليه اعترافُهم بذنوبِهم، والَّذي بموجبِه استحقّوا العقابَ وعدمَ الخروجِ من النّار.

سببُ دخول النّار عنادُ الكافرين والتصاقِهم بكفرِهم

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 155.
(2) ابن عطيَّة، المحرر الوجيز: 4/ 549.
(3) البيضاوي، أنوارُ التنزيل: 5/ 53، وابن عاشور، التحرير والتّنوير: 24/ 100.

نكتةُ استعمال ضمير الشأن:

التَّعجيبُ من تمسُّك الكافرين بكفرِهم مع ظهور دلائل الحقِّ

جاء استعمالُ ضمير الشَّأن في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّهُۥ﴾[1]؛ للإشعار بعظم شأنِ ما يعود إليه الضَّمير، وهي الحالة الَّتي ذكرها، وتقدير الكلام: ذلكم بأنَّ الشأنَ والأمرَ: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾، ففيه إشعارٌ بقُبحِ الحالة التي يكونون عليها، وبعظمِ السَّبب الَّذي استحقّوا به العذابَ وعدم الخروج مِنَ النّار، كما يُفيد التَّعبيرُ بضمير الشَّأن التَّعجيبَ مِن حالِهم ومن ملازمتهم للكفرِ واتِّخاذهم الشَّريك.

نكتةُ استعمال أداة ﴿إِذَا﴾:

استعملَ النَّظم الكريم أداة الشرط ﴿إِذَا﴾ دون (إن) في قوله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ﴾؛ لبيان تحقُّقِ وقوع الدَّعوة، وأنَّه قد أُقيمت الحجَّة على المشركين.

نكتةُ استعمال مفردة ﴿دُعِيَ﴾:

الدَّعوةُ إلى توحيد الله تكون بلطفٍ واستعطاف

لمّا كان الدُّعاءُ بمعنى النِّداء بالاسم؛ كان إسنادُ فعل ﴿دُعِيَ﴾ إلى ﴿ٱللَّهُ﴾ مفيدًا أنَّ المراد إذا نودي اللّه نداءً، وتوجِّه إليه بالخطابِ على أنَّه إلهٌ واحدٌ، ولهذا السَّببِ اقترن بالدُّعاء الاسمُ الجليل ﴿ٱللَّهُ﴾ الدّالُّ على الألوهيَّة دون غيرِه من الأسماء الجليلة والأوصاف المجيدة، كما يُطلق لفظُ الدُّعاء على العبادة وعلى سؤال الحاجات[2]، كما أنَّ لفظ ﴿دُعِيَ﴾ يفيد أنَّ دعاءَهم كان على طريق الاستمالةِ بلطفٍ، فكان التَّعبيرُ بلفظ ﴿دُعِيَ﴾ مفيدًا عمومَ الدُّعاء والتَّوجُّه إلى اللّه تعالى على أنَّه الواحدُ الأحد بلطفٍ واستعطافٍ.

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغة المبني للمفعول:

جاء التَّعبيرُ بصيغة المبني للمفعول في الفعلين ﴿دُعِيَ﴾ و﴿يُشۡرَكۡ﴾؛

(1) المنتجب، الكتاب الفريد: 2/ 479، وأبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 269.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 101.

للإشعار بأنَّ الكافرين يكفرون بتوحيدِ الله تعالى سواءٌ كان الدّاعي معلومًا أم مجهولًا لديهم، فلا يؤثِّر نوعُ الدّاعي ووصفُهُ في كفرِهم بتوحيد الله، فأيُّ داعٍ دعا إلى توحيدِ الله؛ يكفروا به، وأيُّ إشراكٍ بالله تعالى يقعْ؛ يؤمنوا به، ففيه دلالةٌ على أنَّ الشِّرك الَّذي يتَّبعون به آباءهم هو الأصلُ، لا البحثُ عن الحقِّ.

تمسُّكُ الكافرين بعقيدة الشِّركِ أصلٌ وما سواه فرفْضٌ

سرُّ المخالفةِ بين أداتي الشَّرط:

في الجملة الشَّرطيَّة الأولى عبَّر بـ﴿إِذَا﴾ وصيغة الماضي في فعل الشَّرط، فقال: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾، وفي الجملة الشَّرطيَّة الثانية عبَّر بـ(إنْ) وصيغة المضارع في فعل الشَّرط، فقال: ﴿وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ﴾، وسِرُّه أنَّه لمّا كان المقصود تحقُّقَ الدَّعوة إلى توحيد الله والتَّرغيب في حصولِه؛ عبَّر بأداة الشَّرط ﴿إِذَا﴾؛ لِما تُفيده مِنَ الدَّلالة على الجزم بوقوع الشَّرط، وأمّا في مقام ذمِّ الشِّرك؛ فعبَّر بأداةِ (إنْ)؛ ليفيد أنَّهم بأدنى ملابسة تحقَّقت، أو لم تتحقَّق، فإنَّهم يُشركون، فيكون التَّعبيرُ بأداة الشَّرط (إنْ) تنزيلًا للمحقَّق الوقوع منزلةَ المشكوك المرفوض الَّذي ينبغي أن يكون محالًا؛ "للتَّنبيهِ على أنَّ دلائلَ بطلانِ الشِّرك واضحةٌ بأدنى تأمُّل؛ فنُزِّلَ إشراكُهم المحقَّق منزلةَ المفروضِ؛ لأنَّ المَقامَ مُشتَمِلٌ عَلى ما يَقلَعُ مَضمونَ الشَّرطِ مِن أصلِه، فَلا يَصلُحُ إلّا لِفَرضِهِ عَلى نَحوِ ما يُفرض المَعدومُ مَوجودًا أوِ المُحالُ مُمكِنًا"[1]، ولهذا أورد معه فعلَ ﴿يُشۡرَكۡ﴾ بصيغة المضارع الدّالِّ على احتمال الوقوع؛ لأنَّه متردِّد بين الحال والاستقبال، فلمّا خولفَ في الأداتين في الجملتَين الشَّرطيَّتين؛ أفادَ بطريق الدَّليل وإقامة الحجَّة أنَّ الكافرين خالفوا الأمر، فكفروا فيما يجب الإيمان به، وآمنوا فيما يجب الكفر به، فدلَّ ذلك على كمالِ سوءِ حالِهم[2].

تـنـاقـضَ المـشـركـون فـكـفـروا فيما يـجـب الإيـمـانُ بِهِ، وآمنوا فيما يجب الكفر به

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 101.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 270، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 100.

لطيفةٌ في توجيه إعراب ﴿وَحۡدَهُۥ﴾:

حال الوحدانيَّة ثابتٌ على جميع الأوجه الإعرابيَّة

لمّا كان لفظ ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ جامدًا، وهو حالٌ، وكان الأصلُ في الحال أن يكونَ مشتقًّا؛ ذهب بعضُ النُّحاة إلى تأويل الاسم الجامد ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ بالمشتقِّ، أي: مفردًا[1]، وجاز كونُهُ معرفة لفظًا؛ لكونِهِ في قوَّة النَّكرة، وهذا هو المشهور عندهم، وأجاز آخرون أن يكونَ ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ مصدرًا لفعل محذوف؛ دلَّ عليه المصدر، وتقدير الكلام: توحَّد وحده، والجملة الفعليَّة في محلِّ نصب حال، ولمّا حُذِفَ الفعلُ؛ أقيم مصدرُهُ مقامَه في إفادة معنى الحال بدلالته عليه[2]، فمآلُ التأويلين واحد، وهو أن يكونَ ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ حالًا، والتَّقديرُ: إذا دُعي اللّه منفرِدًا، بمعنى: إذا دُعي مُنفردًا دون غيرِه.

فائدةُ التَّقييد بالحال:

كُفرُ الكافرين بسبب عدم قَبولِهم إفرادَ اللّه تعالى بالدُّعاء

لمّا كان ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ حالًا مِن لفظِ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾، وكان الحكمُ منوطًا بالقيد؛ أفاد قوله: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾ أنَّ كفرَهم بسبب إفرادِ اللّه تعالى بالدُّعاء، أي: كفرتم بسبب الدُّعاء إلى توحيدِهِ سبحانه، وليس بسبب دعاءِ اللّه مطلقًا، بمعنى: أنَّهم يدعونَ اللّه، ولكنَّهم لا يرضون إفرادَه سبحانه بالدُّعاء والعبادة؛ فحكم عليهم بالكفر لعدم توحيدِهم اللّه تعالى.

دلالةُ استعمالِ لفظ ﴿كَفَرۡتُمۡ﴾ دون (أشركتم):

المقصودُ بيانُ حكمِ الكفر لا وصف حقيقة الشِّرك

استعمل النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿كَفَرۡتُمۡ﴾ دون (أشركتم)، والجملةُ الأخرى ذكرت الشِّرك، وذلك أنَّ الكفرَ هو المقصود؛ إذ عند دعوتِهم إلى عبادة اللّه تعالى وحده يكفرون بالتَّوحيد، وإن أشرك به غيره؛ آمنوا، فكان مقصودُ النَّظم إبرازَ الشِّرك باعتبارِه الحكميِّ، وهو الكفرُ باللّه تعالى، لا وصف حقيقةِ الشِّرك.

---

(1) العكبري، التبيان: 2/ 1116.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 53، وابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 19، وابن عادل، اللباب: 17/ 21، والقونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 29، وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 29.

نكتةُ حذفِ متعلّق ﴿كَفَرْتُمْ﴾:

أفاد حذفُ متعلِّق فعل ﴿كَفَرْتُمْ﴾ العموم، أي: كفرتم باللّه وبجميع الأصول المتعلِّقة بالإيمان والإسلام، فكفرْتُم بما يجب أن تصدِّقوه، وبالأقوال والأفعال.

فائدةُ التَّصريح بما هو ظاهرٌ ضمنًا بين المعطوفات:

الإنسانُ إمّا مشركٌ محض وإمّا موحِّدٌ محض

لمّا كان قوله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ﴾ يفيد بلازمِهِ أنَّه إن يُدعَ غيرُ اللّهِ معه؛ يؤمنوا؛ كان العطفُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ من قبيل التَّصريح بما علم ضمنًا، وفي التَّصريح به فوائدُ: الأولى: تقريرُ قبحِ قُبحهم وسوء أعمالِهم بتعديد أفعالِهم الشَّنيعة الَّتي استحقّوا بها العذابَ وعدم الخروج مِنَ النّار، والثانية: التَّنبيهُ على أنَّ الإشراك باللّه تعالى ينبغي أن يكونَ محالَ الوقوعِ، والثّالثة: الإيذانُ بأنَّه ليس ثمَّة إلّا حالتان: حالةُ توحيدِ اللّه تعالى وحالةُ الإشراكِ به سبحانه، فالمؤمنُ لا يشركُ باللّه تعالى، والكافرُ لا يوحِّد اللّهَ، والرّابعة: تقبيحُ الحالةِ الَّتي هم عليها؛ بتصوير حالةِ الإشراكِ وحالةِ إيمانِهم عن طريق مجيءِ الفعلين ﴿يُشْرَكْ﴾ ﴿تُؤْمِنُوا۟﴾ بصيغة المضارع.

نكتةُ الاختلافِ بين جمل المقابلة:

المشركون يطيرون إلى الشِّرك زُرافاتٍ ووحدانًا

لمّا قال في جملة الشِّرط الأولى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ﴾، فعبَّر بالفعل ﴿دُعِيَ﴾؛ كان الظّاهر أن يقالَ في جملة الشَّرط الثّانية: وإن دُعي إلى الإشراك به؛ آمنتم، لكنَّه عدل إلى قوله: ﴿وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾؛ للإشعار بأنَّهم يشركون باللّه تعالى، وإن لم يسمعوا الدَّعوة إلى الإشراك، فكأنَّهم يؤمنون بمن يشركُ باللّه وبالشَّريك بمجرَّد علمِهم بصدور الإشراكِ باللّه تعالى وشمِّهم رائحةَ الشِّرك بالقول أو بالفعل، ففيه إيذانٌ بشدَّة قبحِ حالِهم وسوء عملِهم وتعجيب مِن أمرِهم، وعظيمِ ظلمِهم.

نكتةُ مجيءِ جواب الشَّرط بصيغة المضارع:

تصويرُ قبائح المشركين في الدُّنيا عذابٌ نفسيٌّ

جاء التَّعبيرُ في جواب الشَّرط بصيغة المضارع ﴿تُؤۡمِنُواْ﴾ في قولهِ تعالى: ﴿وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ﴾، مع أنَّه مؤوَّلٌ بالماضي لوقوع الأمر في الدُّنيا؛ لتصوير الحالة القبيحة - كما تقدَّم - ولإفادة تجدُّد إيمانِهم بالشَّريك وبمن يُشرك باللّه واستمرارِهم على شركِهم وتكرُّره منهم، فإنَّ لتكرُّرِهِ أثرًا في مضاعفة العذاب لهم[1].

نوعُ الباء وفائدتها:

الباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ للإلصاق؛ ليفيدَ شدَّة التصاقِهم بشريك الباري، بمعنى: أنَّهم جعلوا الشِّرك ملتصقًا باللّه تعالى، فلا يتصوَّرون توحيدًا للّه تعالى أبدًا.

نكتةُ حذف المتعلَّق في الآية:

أفاد حذفُ متعلَّق فعل ﴿تُؤۡمِنُواْ﴾ العمومَ، أي: تؤمنوا بكلِّ متعلَّقات الشِّرك، ويصبح الإيمانُ سجيَّةً لكم، فلا تتردَّدوا فيه.

نوعُ الفاءِ ودلالتها:

إن علمَ المشركونَ ما صدر عنهم في الدُّنيا فليعلموا أنَّ الحكم لله

الفاءُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ﴾ عاطفةٌ؛ لأنَّ هذا الكلامَ مِن جملة ما يُقال لهم في الآخرة[2]، وتحتمل أن تكونَ فصيحةً، والتَّقديرُ: إن علمتم ما صدر عنكم في الدُّنيا؛ فاعلموا أنَّ الحكمَ للّه العليِّ الكبير، وفيه إيماءٌ بالتَّهديد والوعيد للمخاطَبين في الدُّنيا، والتَّعجيز للمخاطَبين في الآخرة.

معنى تعريف لفظِ ﴿فَٱلۡحُكۡمُ﴾:

الحكمُ للّه وحده سيراه المشركون يوم القيامة حقًّا وصدقًا

(أل) في قوله تعالى: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ﴾ للجنس[3]، فيُفيد العمومَ؛ ليشمل كلَّ حكم في هذا الكونِ، ويدخل فيه دخولًا أوَّليًّا الحكمُ في

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 100.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 465.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 101.

مجازاة الكفّار، وعقاب العصاة وإدخالِهم النّار، والحكمُ في ثواب المؤمنين وإدخالِهم الجنَّة؛ فإذا كان الحكمُ له في الدُّنيا؛ فعامَلَكم بحلمِه، فاليوم سيُجازيكم بعدلِه.

نوعُ اللّام ودلالتها:

اللام في قولِه: ﴿لِلَّهِ﴾ للاختصاص، بمعنى: اختصاصِ الحكم المذكور باللّه تعالى، وتحتمل أن تكونَ للملك، ليكون المعنى: (جنسُ الحُكم ملكٌ للّه تعالى).

بلاغةُ الإظهار في مقام الإضمار:

لمّا كان الاسم الجليل ﴿لِلَّهِ﴾ قد ذُكِرَ في السّياق في قولِه تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾، وأُعيد على الأصلِ بصيغة الضَّمير في قولِه: ﴿وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ﴾؛ كان الظّاهر أن يُقال: فالحكمُ له، فلمّا قال: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ﴾؛ كان من قبيل إقامة الظّاهر مقام الضَّميرِ، والغرض منه أن تكونَ جملةُ: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ مستقلَّةً بنفسِها؛ لتكونَ جملةً تذييليَّة، ولتقرير أنَّ الحُكمَ خاصٌّ بوصف الألوهيَّة، وللتَّمهيد لِذكر الوصفين الكريمين: ﴿ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾، فلو قيل: فالحكم له، لَما انتظم ذِكرُ الوصفين وتتابعهما.

دلالةُ صفة ﴿ٱلۡعَلِيِّ﴾:

علوُّ اللهِ تعالى يفيد علوَّهُ في الأوصاف والكمالات كلِّها

يحتمل أن يكونَ لفظُ ﴿ٱلۡعَلِيِّ﴾ على وزن فعيل بمعنى فاعلٍ، أي: العالي المنزلةِ، وقد يكونُ مِنَ العلوِّ الَّذي هو مصدر: علا يعلو، فهو عالٍ، بمعنى علوِّ المنزلةِ كذلك[1]، فعلى وجهي الاشتقاق مآلُ المعنى واحدٌ، فهو علوٌّ مجازيٌّ اعتباريٌّ يفيد العلوَّ في الأوصاف والكمالات كلِّها[2].

(1) ابن الجوزي، زاد المسير: 1/ 230.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 101.

دلالةُ صفة ﴿ٱلۡكَبِيرِ﴾:

حكمُ اللهِ ليس كحكمِ المخلوقين لعلوِّ الله وعظمتِه وجلالِهِ

صفة ﴿ٱلۡكَبِيرِ﴾ من الكِبَر، وهو مجازٌ عن العظمة والجلال، وكِبَرِ الشَّأنِ، فيصغرُ دون جلالِهِ كلُّ كبير؛ ليفيدَ الوصفُ معنى كِبَرِ قَدْرِهِ تعالى واستحقاقه صفاتِ العلوِّ، فالكبيرُ يدلُّ على قوَّةِ صفات كمالِه، فهو الغنيُّ المطلقُ، ويُقال: الكبيرُ هو الَّذي كَبُر عن مشابهة المخلوقين في ذاتِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ[1]، فحكمُهُ ليس كحكم المخلوقين.

معنى تعريفِ الوصفين الكريمين:

(أل) في قوله تعالى: ﴿ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ للكمال، بمعنى: كمال الوصف بعلوِّ الشَّأنِ وكمال الوصف بالكِبَرِ، فهو سبحانه الَّذي لا أعلى منه ولا أكبرَ.

دلالةُ مجيء الوصفين بصيغة الصِّفة المشبَّهة:

المبالغةُ في إثبات صفات الكمال كمالٌ في الاستدلال

جاء الوصفان ﴿ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ بصيغة فعيلٍ على مثال الصِّفة المشبَّهة؛ للدَّلالة على الاتِّصاف الذّاتيِّ المكين لهذين الوصفين، ويفيد بلازمه المبالغة في علوِّه ورفعةِ شأنِه والمبالغة في كبَرِه وعظمتِه.

نكتةُ تتابعِ الوصفين ﴿ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾:

إثباتُ أنَّ الحكمَ لله تعالى وأنَّه لا أحدَ قادرٌ على نقضِه

تَتابُعُ الوصفين الجليلين ﴿ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ هو الأنسبُ لسياق الآية؛ لأنَّه بمنزلةِ إقامة الدَّليل على إثبات أنَّ الحكمَ لله تعالى، وأنَّه لا أحدَ قادرٌ على نقْضِه، وبيانُه أنَّه إنَّما يكون نقْضَ الحكم ومنْعَهُ لأحدِ أمرين: إمّا لجري الحكم على خلاف الحقِّ، فعبَّر بالعليِّ للإشارة إلى أنَّ الحكم حقٌّ، وإمّا لأنَّ الحكم جورٌ ومجاوزٌ للحدِّ، فعبَّر بالكبير؛ لأنَّ الوصف بالكبير يقتضي الغنى عن الجَورِ[2]، كما أنَّ في الوصفين الجليلين دلالةً على الكبرياء والعظمة، وعلى أنَّ عقابَ العليِّ الكبير لا يكون إلّا كذلك، وأنَّ عدمَ الخروج مِنَ العذاب هو الذي يُطابق

(1) ابن الجوزي، زاد المسير: 1/ 403، 2/ 485.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 101.

كبرياءه، ويُناسب جبروته[1]، كما أنَّ في مجيء الوصفين الجليلين تعجيبًا من الكافرين في شركِهم بالله وكفرِهم به، والمعنى: كيف يشركون بالله العليِّ الكبير؟.

نكتةُ التَّقديم والتَّأخير بين الوصفين:

لمّا كان حكمُ الله هو حكم العليِّ الكبير؛ أفادَ أنَّ حكمَه لا يُردُّ

تقديم وصف العليِّ على وصف الكبير في قولِه تعالى: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ فيه فائدةٌ لطيفةٌ، وهي أنَّه لمّا كان الكافرون قد أشركوا بالله تعالى، وحكم اللهُ عليهم بعد ذلك بالعقابِ؛ أفاد مجيءُ الوصفين الجليلين الرَّدَّ عليهم وإثبات الحكم المذكور، فإنَّه لمّا قال: ﴿ٱلۡعَلِيِّ﴾ أفاد أنَّه هو العليُّ عن أن يشركَ به، ويسوِّي بغيره، ففيه ردٌّ على الكافرين، ولمّا قال: ﴿ٱلۡكَبِيرِ﴾؛ أفادَ أنَّهُ هو الكبيرُ، الَّذي حَكَمَ على مَن أشركَ، وسوّى به بعض مخلوقاتِه في استحقاق العبادةِ، بالعذاب المقيم السَّرمديِّ[2]، ففيه إثباتٌ لحكم الله وتقريرٌ له، وأنَّ حكمَهُ تعالى لا يُردُّ.

بلاغةُ جملة التَّذييل:

لا سبيلَ إلى نجاة الكافرين من النّار؛ لأنَّ الحكمَ حكمُ الله العليِّ الكبير

أفادت جملةُ التَّذييل في قوله تعالى: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ تقييدَ الحكم بالله تعالى وقصرَهُ عليه، ولمّا كان المسندُ إليه (الحُكمُ) على معنى العموم؛ أفادَتْ جملةُ التَّذييل معنى العموم والكلّيَّة، والمعنى: كلُّ حكم هو لله وحدَهُ، فالقصرُ حقيقيٌّ؛ إذ لا حكمَ يوم القيامة لغير الله تعالى، أي: فليس الحكمُ لما أشركتم به، وفي جملة التَّذييل تقريرٌ؛ لأنَّه لا سبيلَ لهم إلى الخروج مِنَ العذاب[3]، فإنَّه لمّا كان مِن معاني جملة التَّذييل أنَّه لا أحدَ يُنازع اللهَ العليَّ الكبير في حكمِه؛ أفاد أنَّهم خالدون في العذاب لا يخرجون منه، فلا سبيل إلى نجاة الكافرين من النّار؛ لأنَّ الحكمَ حكمُ الله العليِّ الكبير.

(1) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 155، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 496.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 53.
(3) أبو حفص النّسفي، التيسير في التفسير: 13/ 94.

❁ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

الحكمُ والقضاء:

كـلُّ مـا يحكمُ بـه الـلـه تعالى هـو مِـن مقتضى الـحـكـمـةِ، فلا مـخـاصـمـةَ في حكمِه

القضاءُ يقتضي فصلَ الأمرِ على التَّمام، وهو مشتقٌّ من قولهم: قضاه؛ إذا أتمَّه، وقطع عمله، وأمّا الحكمُ؛ فيقتضي المنعَ عن الخصومة، وهو مشتقٌّ من قولِهم: أحكمْتُهُ؛ إذا منعته، أو يُقال: الحكمُ فصلُ الأمر على الإحكام بما يقتضيه العقلُ والشَّرع[1]، فعبَّر في الآية بالحُكم دون القضاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾؛ للإشعار بأنَّ كلَّ ما يحكمُ بهِ اللّٰهُ تعالى هو مِن مُقتضى الحكمةِ، وأنَّه إذا عرف السَّبب؛ فلا يخاصم فيه أحدٌ، فناسبَ ذِكر الحُكم في سياق الفصل يوم القيامة، بمعنى: أنَّه لا خصومةَ في حكمِهِ، وأنَّ حكمَهُ على مقتضى العقل والحِكمة.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 190.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والخمسون، سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 51 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-642-97-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 51 : المجلد الحادي والخمسون، سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-642-97-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4644027 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»